

نشرت هذه الدراسة بوكالة الأخبار " نيا " والشبكة العربية العالمية

حرب المياه في العالم العربي بين التحديات الاقتصادية والأطماع السياسية

محمد محمود يوسف

المدرس المساعد بكلية التخطيط العمراني والإقليمي – جامعة القاهرة

Mmyoussif@yahoo.com

إن قضية المياه قضية حياتية جوهرية، فتوفرها يعنى الحياة، فيما نقصها أو إساءة استخدامها يعني الفقر والفناء، ولذلك تشغل المياه بالسياسيين قبل الاقتصاديين في كيفية تنميتها والتحكم فيها.

وتكتسب قضايا المياه في الوطن العربي أهميتها وخطورتها من تعدد الأبعاد المتعلقة بها فهي تشمل على أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، مما جعل المياه يحتل الصدارة - وإن كان غير معلن - في استراتيجيات الدول الكبرى كهدف رئيس يجب امتلاكه والسيطرة عليه أو التحكم فيه ويبدو ذلك جليا في مؤامرات وخطط الكيان الصهيوني المتعلقة بالمياه فمنذ القدم وقبل احتلال فلسطين كانت هناك تحركات ومؤامرات صهيونية خاصة بالمياه، مما يؤكد أهمية عنصر المياه في تحقيق الأمان السياسي والاقتصادي والاجتماعي في أى دولة.

ومما يجعل قضية المياه العربية أكثر خطورة أن أغلب الأقطار العربية لا تملك السيطرة الكاملة على منابع مياهها، فأثيوبيا وتركيا وغينيا وإيران والسنغال وكينيا وأوغندا وربما زانير أيضاً هي بلدان تتحكم بحوالي ٦٠% من منابع الموارد المائية للوطن العربي كما أن بعض الدول تتبنى اقتراحاً خطيراً للغاية يتمثل في محاولات إقناع المجتمع الدولي بتطبيق اقتراح تسعير المياه، وبالتالي بيع المياه الدولية. ويقع على رأس هذه الدول تركيا والكيان الصهيوني.

١- المياه في العالم ... لمحات موجزة

تمثل البحار ٧٥% من مساحة الكرة الأرضية فيما تشغل اليابسة بالطبع ٢٥% وتشير التقديرات والإحصائيات إلى أن مياه البحر المالحة تشكل ٩٤ في المائة من المياه في العالم، بينما المياه العذبة ٦ في المائة وتمثل الأنهار الجليدية ٢٧ في المائة من المياه العذبة و٧٢ في المائة مياه جوفية، ويتبقى أقل من واحد في المائة من المياه العذبة في الغلاف الجوي أو المجاري المائية أو البحيرات في أي وقت من الأوقات.

وتتجدد الإمدادات من المياه العذبة باستمرار بفضل الأمطار والجليد، ويقدر مجموع جريان المياه من القارات بنحو ٤١٠٠٠ كم مكعب في السنة ويعود الى البحر ٢٧٠٠٠ كم مكعب على شكل تدفقات سيول و٥٠٠٠ كيلو متر مكعب من الأماكن غير المأهولة، ويتبقى من هذه الدورة نحو ٩٠٠٠ كم مكعب من المياه على نطاق العالم ليستغلها الإنسان .

ويختلف الطلب على المياه بصورة ملحوظة من بلد لآخر تبعا لعدد السكان ومستوياتهم وأنماط التنمية الاجتماعية الاقتصادية السائدة فهناك اختلافات ملموسة بين البلدان المتقدمة والنامية في طلبها على المياه فمثلا يزيد متوسط استهلاك الفرد من المياه المستخدمة في المنازل في الولايات المتحدة بما لا يقل عن ٧٠ مرة عن مستوى استهلاك الفرد في غانا كما زاد استهلاك المياه بصورة حادة في العالم من ١٣٦٠ كم مكعبا في عام ١٩٥٠ الى ٤١٣٠ كيلو مترا مكعبا في عام ١٩٩٠ .
وتعد الزراعة النشاط الأول الذي يستهلك إمدادات كبيرة من المياه، فمن مجموع المياه المستهلكة على مستوى العالم يعد متوسط السحب المائي لأغراض الزراعة بنحو ٦٩ في المائة ولأغراض الصناعة ٢٣ في المائة ولأغراض المنزلية ٨ في المائة.

مشكلات مائية عالمية

يواجه العالم مشكلات عديدة تتعلق بالمياه خاصة في ظل الثورات الصناعية والتقدم التكنولوجي فمعظم البلدان التي أخذت بالتصنيع تعاني مشكلة تلوث أنهارها بالنفايات العضوية والصناعية بمعدلات مضطربة، وكثيراً ما تغفل عمليات إزالة التلوث مما يؤثر عالمياً، فقد حظيت عملية التصنيع على أولوية عليا أكثر من إزالة التلوث. وكان من عواقب هذا الوضع أن تدهورت موارد المياه، وأصبحت المشكلات البيئية أخطر المشكلات والتي تواجه بعض الأقاليم (مثل إقليم شرقي آسيا) كما تضررت موارد الأحياء المائية (لا سيما مصايد الأسماك).

ويرى بعض المحللين أن مشكلة المياه أصبحت مشكلة عالمية فسكان العالم من المتوقع أن يزدادوا خلال الثلاثين سنة المقبلة بمقدار ٢,٦ مليار نسمة بينما قد لا تزيد موارد المياه وإن زادت فهي ليست بنسبة زيادة عدد السكان بل بنسبة أقل، ففي حين تستحوذ أمريكا الجنوبية على ٢٦% من موارد المياه العالمية ولا يزيد تعداد سكانها على ٦% من إجمالي سكان العالم، وتستحوذ أمريكا الشمالية والوسطى على ٥% من مياه العالم، مقابل ٨% من سكانه، وأستراليا على ١% من مياه العالم، مقابل أقل من ١% من سكانه، فإن نصيب آسيا من مياه العالم لا يتجاوز ٣٦% بينما يعيش فيها ٦٠% من سكان العالم، وأفريقيا ١١% من المياه مقابل ١٣% من السكان، أما أوروبا ففيها ٨% من مياه العالم و١٣% من سكانه. وبين آسيا وإفريقيا، تنتصّر المنطقة العربية المناطق الأكثر معاناة في القارتين والعالم، من نقص المياه واحتمالاته، وبالتالي الأكثر تعرضاً للحروب والصراعات الدموية بسببها، وقد ثبت في الدراسات والإحصاءات المائية والتنمية في عام ١٩٩٥ أن هناك ٤٤ دولة في العالم يقل نصيب الفرد فيها عن المعدل الطبيعي لاستهلاكه "٣م ١٧٠٠" سنوياً" وإن أكثر من نصف هذه الدول يقع في "الشرق الأوسط" وإفريقيا.

المياه ... ثروة مشتركة

يتسم التوزيع الجغرافي لموارد المياه العذبة في العالم بكونه مشتركاً في كثير من الأحيان بين دولتين، أو ثلاثة بلدان، وهناك أحواض لا تقل عن ٢٣ حوضاً تشترك فيها من ٤ إلى ١٢ دولة. وتقع نسبة ٧٥ في المائة أو أكثر من إجمالي مساحة ٥٠ بلداً داخل أحواض الأنهار الدولية فيما يعيش بين ٣٥ و ٤٠ في المائة من سكان العالم في تلك الأحواض. ويجري الاستخدام المشترك لمجاري المياه الدولية على أساس التعاون بين دول حوض النهر، فقد أبرمت معاهدات، وأنشأت منظمات دولية لتنظيم استخدام بعض المجاري المائية المشتركة.

وقد عالجت المعاهدات على مدار السنين قضايا من بينها تخصيص الحصص المائية وتنظيم الملاحة وصيد الأسماك، وبناء المنشآت العامة مثل السدود، وما إلى ذلك. وتم مؤخراً تعديل بعض المعاهدات - ولا سيما منذ مطلع السبعينات - لتعكس القلق المتزايد بشأن تلوث موارد المياه المشتركة مثل الاتفاقيتين المتعلقتين بنوعية مياه البحيرات الكبرى المبرمتين في عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٨ واللتين تتناولان التلوث من المصادر التقليدية مثل تصريف مجاري المدن الذي يؤدي إلى التدهور الشديد في الأراضي المنخفضة في منطقة البحيرات الكبرى والملوثات السامة على التوالي.

٢- الثروة المائية العربية ... موارد وإمكانات

تصل مساحة الوطن العربي إلى ١,٤ مليار هكتار، وهي تشكل عشرة في المائة من مساحة العالم، وتقدر حجم الموارد المائية العربية المتاحة في الوطن العربي بحوالي ٢٩٥ مليار متر مكعب سنوياً، لا يُستغل منها سوى ١٩٣ مليار متر مكعب، أي نحو ٧٥ في المائة من الموارد المائية، يذهب ٨٧ في المائة منها إلى قطاع الزراعة في الوطن العربي، في حين يستحوذ القطاع المنزلي والصناعة على النسبة الباقية من إجمالي الموارد المتاحة. وبلغ نصيب الفرد في الوطن العربي من المياه عام ١٩٦٠ حوالي ٣٤٣٠ م^٣ تناقص عام ١٩٩٠ إلى ١٤٣٠ م^٣ وبصل حالياً إلى ٨٩٠ متراً مكعباً ويتوقع أن يصل عام ٢٠٢٥ إلى ٦٦٧ م^٣.

وتتفاوت الدول العربية في نصيبها من مياه الأنهار، حيث تحصل دول المشرق العربي على ٤٠,٩% من إجمالي الموارد المائية العربية، مقابل ٢٣% لدول المغرب العربي، و ٣١% للدول العربية في حوض النيل، و ٤,٦% من الجزيرة العربية وتشاطر ٨٥% من هذه الدول، دولاً أخرى من المياه المتاحة، حيث تتسبب السياسة في إفشال التقاسم العادل للمياه، إذا ما تمكنت الدول الأقوى من التحكم في منسوب مياه الأنهار، والمياه الجوفية أيضاً.

موارد المياه العربية

يمكن حصر مصادر المياه في العالم العربي في مصدرين أساسيين هما المصادر التقليدية التي تتمثل في مياه الأمطار والأنهار والسيول، والمياه الجوفية والمصادر غير التقليدية (الاصطناعية) التي تتمثل في مياه التحلية والصرف الصحي والصرف الزراعي والصناعي.

وتحوز دول العالم العربي كثير من المياه الجوفية المخزنة في قاع الأرض وتتحول إلى آبار وينابيع. ويقدر مخزونها بنحو ٧٧٣٤ مليار متر مكعب، يتجدد منها سنويا ٤٢ مليارا ويتاح للاستعمال ٣٥ مليار متر مكعب، وبنسبة ٤٨% مع العلم أن ٨٠% من مجموع العالم العربي عبارة عن صحراء قاحلة جافة. وعلى هذا الأساس فإن المياه الجوفية في المنطقة العربية لا يمكن الاعتماد عليها كثيرا لأنها قابلة للنفاذ والنضوب. ويمكن إلقاء الضوء على نوعي موارد المياه كالتالي:

أ- المصادر التقليدية للمياه:

تعد الأمطار المورد الأول في الوطن العربي، لكن هذه الأمطار تتسم بالقلّة أحيانا وسوء التوزيع والتغير المناخي وتعاقب سنوات الجفاف أحيانا أخرى.

ومن الدول التي تعتمد على الأمطار في بناء اقتصادها الزراعي والصناعي نجد المغرب والجزائر وتونس وسوريا ولبنان والعراق المحتل والصومال والسودان والأردن، وتقدر الأمطار السنوية بنحو ٢١٠٠ - ٢٣٠٠ مليار متر مكعب. وتتراوح المعدلات السنوية لهطول الأمطار ما بين ٢٥٠-٤٠٠ ملم، وقد تتجاوز ١٠٠٠ ملم في بعض المناطق كجبال لبنان والساحل السوري ومرتفعات اليمن وجنوب السودان.

وتتوزع الأمطار في الوطن العربي بنسب مختلفة فـ ٦٠% أمطار ذات نظام مداري صيفي، ومعظمها يتساقط في حوض السودان والقرن الإفريقي واليمن فيما هناك ٤٠% أمطار ذات نظام متوسطي شتوي، تتساقط في المغرب العربي والشمال الإفريقي المحاذي، والمشرق العربي في شمال خط عرض المدار".

أما من حيث الأنهار، فثمة أنهار صغيرة وكبيرة وتصل إلى حوالي ٣٤ نهرا مستديما، هذا بالإضافة إلى مئات الآلاف من الأودية الموسمية، فالأنهار الدائمة الجريان والتي تشكل شريان الحياة في الدول العربية والتي تثير كثيرا من المشكلات السياسية تتمثل في نهر الفرات ونهر دجلة ونهر النيل ونهر صغير، ولكنه حساس وهو نهر الأردن ومن ثم تركيا وإثيوبيا وإيران وكينيا وأوغندا وزانير تتحكم في حوالي ٦٠% من منابع المياه في الوطن العربي. وتتمثل الأنهار في المنطقة العربية في التالي:

١- نهر النيل

يعتبر نهر النيل من أطول الأنهار في العالم إذ يمتد على طول ٦٦٩٥ كم، وينبع من بحيرة فيكتوريا وتشارك فيه عشر دول هي: إثيوبيا وزانير وكينيا وأريتريا وتنزانيا ورواندا وبروندي وأوغندا والسودان ومصر، وإذا كان السودان يشكل مجرى النيل فإن مصر تمثل مجراه ومصبه بينما الدول الأخرى تكون منبعه وحوضه. وتعتبر مصر أكثر الدول احتياجا إلى نهر النيل لموقعها الصحراوي وقلة الأمطار فيها، وهذا ما دفع الرئيس المصري الأسبق جمال عبد الناصر لبناء السد العالي لتوليد الطاقة وتطوير البنية الاقتصادية وتوفير مياه الشرب، ولقد أصبح نهر النيل بعد ذلك نهرا دوليا.

٢- حوض دجلة والفرات

ينبع كل من الفرات ودجلة من حوض الأناضول بتركيا، ويعبر النهران تركيا وسوريا والعراق المحتل، وعندما يلتقي الفرات بنهر دجلة في القرنة شمالي البصرة المحتلة يشكلان معا شط العرب. وإذا كان هذان النهران لهما مواصفات النهر الدولي إلا أن تركيا ترفض أن يدرجا ضمن النهر الدولي، بل تعتبرهما نهريين تركيين. فنهر الفرات يمتد على طول ٢٧٨٠ كم من منبعه جبال أرمينيا من تركيا حتى التقائه مع دجلة، منها ٧٦١ كم في تركيا و٦٥٠ في سوريا و١٢٠٠ كم في العراق المحتل. وتعتمد سوريا على نهر الفرات بنسبة ٩٠%، بينما يعتمد العراق المحتل عليه كليا. وعليه سدود عديدة منها طبقة في سوريا والرمادي والحبانية والهندية في العراق.

أما نهر دجلة فطوله ١٩٥٠ كم منها ٣٤٢ كم في تركيا و٣٧ كم بمثابة حدود بين سوريا وتركيا و١٣ كم بمثابة حدود بين سوريا والعراق و١٤٠٨ كم في العراق المحتل، وينبع هذا النهر من جبال طوروس بتركيا، ومن السدود التي أقيمت عليه في العراق نجد الثرثار والكوت وعمارة.

و يلاحظ على هذا الحوض الإستراتيجي، أن تركيا تتحكم في منابع الفرات ودجلة وقد أقامت عدة سدود كبرى على مجاري هذين النهرين ولاسيما سد أتاتورك الكبير. و هذا يؤثر بالطبيعة الحال على حصص سوريا والعراق من المياه.

٣- نهر الأردن

يعد نهر الأردن أصغر الأنهار في المنطقة العربية، ويقع في بلاد الشام الجنوبية ويشكل الحدود بين فلسطين والأردن، ويمتد على طول ٣٦٠ كم وينبع من الحاصباني في لبنان، واللذان وبانياس في سوريا، يخترق سهل الحولة ليصب في بحيرة طبرية ثم يجتاز الغور وتتضم إليه روافد اليرموك والزرقاء وجالود ويصب في البحر الميت. ويقع على هذا النهر كثير من الضغوط من قبل الدول المشاركة كالأردن وسوريا وفلسطين ولبنان والكيان الصهيوني الذي يسرق مياهه عنوة، واغتصابا كما يسرق مياه لبنان وفلسطين.

وتعاني الأردن كثيرا من جرائم الكيان الصهيوني الذي يمنعها من الاستفادة من مياه النهر وإقامة السدود عليه حتى أصبح النهر قنبلة موقوتة يمكن أن تنفجر في أية لحظة. لأن " الكيان الصهيوني يستولي على مياه نهر الأردن والذي ينبع من الأراضي الأردنية ويمنع الأردن من إقامة سدود عليه. وفي اتفاقية السلام بين الكيان الصهيوني والأردن اتفقا على أن يسمح الكيان الصهيوني للأردن بتخزين ٢٠ مليون متر مكعب من المياه من فيضانات نهر الأردن خلال فترة الشتاء وحوالي ١٠ مليون متر مكعب من المياه المحلاة من الينابيع المالحة المحولة إلى نهر الأردن، إلى جانب ١٠ مليون متر مكعب يقدمها الكيان الصهيوني للأردن في تواريخ يحددها الأردن في غير فصل الصيف، ولكن الكيان الصهيوني لم ينفذ هذه الاتفاقيات مما جعل الأردن تعاني من نقص في المياه ويسعى لشراء مياه من تركيا".

ويبلغ الإيراد السنوي لنهر الأردن الذي ينبع في سوريا ولبنان ويجري في فلسطين ١,٣ مليار م^٣ سنويا وهو أكثر أنهار المنطقة إثارة للجدل والنزاع، وقد أدت مشروعات لبنان لجر مياه نهر الوزاني إلى القرى اللبنانية إلى أزمة وتدخل أمريكي على الرغم من أن لبنان تحاول استغلال جزء من حصته المقررة له في النهر. تقدر الموارد المائية العربية المتجددة بحوالي ٣٥٠ مليار م^٣ سنويا، يؤمن نهر النيل منها ٨٤ مليار م^٣، ويؤمن نهر الفرات منها ٣٠ مليار م^٣، ويؤمن نهر دجلة منها ٤٠ مليار م^٣.

ويحتوي الوطن العربي على كميات مهمة من المياه الجوفية تتوزعها ثلاثة أحوض كبيرة، هي الأراج الشرقي جنوب جبال أطلس في الجزائر، وتقدر كمية المياه المخزنة في هذا الحوض بنحو ٤٠٠ مليار م^٣، وحوض النوبة بين مصر وليبيا والسودان وتقدر كميات المياه المخزنة في هذا الحوض بنحو ٧٠٠٠ مليار م^٣، ويمد هذا الحوض الواحات الصحراوية بالمياه مثل واحة الخارجة والداخلة والفرافرة في مصر، ويمد أيضا النهر العظيم في ليبيا الذي ينقل المياه الجوفية من الحوض إلى ليبيا ويقدر الماء المتدفق من خلاله بسبعمئة مليون م^٣ سنويا. وحوض الدير بين الأردن والسعودية، وتوجد أحواض مياه أخرى أقل أهمية تتيح كميات من المياه بحدود ١٥,٣ مليار م^٣ يستغل معظمها. ويبلغ عدد الأنهار الدائمة الجريان في الوطن العربي، ٦٥ نهراً أغزرها صبيبا نهر النيل، وأضعفها نهر مليان "تونس"، ولا تسد هذه الشبكة من الأنهار، سوى جزء من حاجة الوطن العربي إلى المياه.

ب- المصادر غير التقليدية للمياه (الاصطناعية)

تتمثل مصادر المياه الاصطناعية في مياه التحلية ومياه الصرف الصحي والزراعي والصناعي، وبسبب النمو الديموجرافي وتزايد وتيرة النمو الصناعي والزراعي والطلب الشديد على مياه الشرب وندرة مياه الأمطار، اضطرت بعض الدول للبحث عن مصادر جديدة للمياه ولاسيما تحلية المياه كليبيا التي أنشأت المشروع الصناعي الكبير الذي يسمى بالنهر العظيم، ودول الخليج التي تقوم بتحلية مياه البحر بهدف تأمين مياه الشرب وتمثل مياه البحر المحلاة أكثر من ٧٥% من المياه المستخدمة في دول الخليج العربي وبخاصة الكويت التي تعتمد على مياه البحر بنسبة ٩٥%.

ويعد الخليج العربي أهم منطقة في العالم في استخدام بعض التقنيات المتطورة في تحلية المياه فحوالي ٨٠% من مصانع الومض المتعدد المراحل توجد في هذه المنطقة وأكثر المصانع تعتمد على مصادر الطاقة التقليدية (البترول والغاز الطبيعي)، ومما ساعد على انتشار تقنية تحلية المياه في الوطن العربي كثرة رؤوس الأموال وانفتاح المنطقة على كثير من السواحل والخلجان مما جعل بعض الدول الأخرى عاجزة عن ذلك بسبب فقرها كدول الشام، وخاصة أن تحلية متر مكعب واحد من المياه يكلف دولارا واحدا أو دولار ونصف.

مياه الصرف...مورد عند الحاجة

أدت الحاجة الشديدة إلى المياه في الوطن العربي، إلى لجوء بعض الدول إلى إعادة استخدام المياه الأدمية والصناعية والزراعية أو ما يسمى بمياه الصرف في إطار دورة مغلقة بعد تنقيتها بوسائل تقنية متطورة جداً، وتبلغ هذه الموارد ٧,٦ مليارات متر مكعب.

وتعتبر مصر وسوريا من أكثر الدول العربية اعتماداً على المياه المعالجة حيث تصل إلى ٥٨٢٦,٦٠ مليون م^٣ في السنة في مصر، و ١٤٤٩ مليون م^٣ في السنة في سوريا، إلا أنه بصفة عامة تعتبر كميات المياه المعالجة في الدول العربية محدودة جداً إذ تصل إلى ٩,٢ مليار م^٣ في السنة ويتوقع أن ترتفع في المستقبل إلى ١٢ مليار م^٣.

الزراعة...أكثر نشاط مائي

تحتل الزراعة المرتبة الأولى في استهلاك الماء بنسبة ٩١% من حجم الاستهلاك العام، في حين تستغل الصناعة ٤% والشرب ٥%، وهذه النسب توضح أن معظم المياه تستهلك في الجانب الزراعي التقليدي الذي يستوجب كميات كبيرة من الماء والذي قد يضيع بسبب الحرارة وشدة التبخر والهدر في الأرض لعدم العناية بإصلاح القنوات والأنابيب.

وقد قامت سوريا بتطوير مشاريع مائية على نهر اليرموك أهم روافد نهر الأردن، ويتدفق فيه ٤٠٠ مليون م^٣ سنوياً، ويتوقع في حال نجاح المشروعات المائية السورية أن تحصل على ٤٠% من مياه نهر اليرموك، وقد اتفقت سوريا والأردن على إقامة سد المقارن (الوحدة) على نهر اليرموك لتخزين ٢٢٠ مليون م^٣ تستخدم في أراضي البلدين وفي توليد الطاقة.

٣- شبح الفقر المائي يخيم على الساحة العربية

يقع الوطن العربي في المنطقة الجافة وشبه الجافة، وتحترقه من الغرب إلى الشرق صحارى واسعة جداً يكاد ينعدم المطر فيها، أما المناطق الساحلية والجبلية القريبة منها فإنها تتعرض لتيارات هوائية بحرية ومنخفضات جوية تسبب سقوط الأمطار في فصول ومواسم محددة، ففي البلدان العربية المتشاطئة مع البحر الأبيض المتوسط تسقط الأمطار عادة في فصل الشتاء، وأما البلدان الواقعة على بحر العرب وفي بعض مناطق الجزيرة العربية وجنوب السودان، فإنها تتعرض لتأثير الرياح الموسمية الصيفية الحاملة للأمطار.

وتقدر كمية المياه المستخدمة لجميع الأغراض في الوطن العربي، وحسب تقديرات هيئة الأمم المتحدة والبنك الدولي عام ٢٠٠٠ بـ ٣٥٢ مليار م^٣/السنة، وقدر العجز المائي العربي في نفس العام بالتحديد بـ ٣٠ مليار م^٣ (حسب تقديرات المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة) ومن المحتمل أن يصل في عام ٢٠٣٠ إلى ١٧٦ مليار م^٣.

اتساع دائرة الفقر المائي العربي

يؤكد بعض المحللين أن معظم الدول العربية تقع تحت خط الفقر المائي الذي يقدر بـ ٨٠٠ م^٣ سنوياً، ففي عام ١٩٦٠م كان استهلاك الفرد يناهز ٣٣٠ متراً مكعباً سنوياً، واليوم في عام ٢٠٠٧ لا تتجاوز حصة الفرد ١٢٥٠ متراً مكعباً في السنة، وهي أدنى كمية متوافرة للفرد العربي، وينتظر أن تنخفض إلى ٦٥٠ متراً مكعباً في السنوات القادمة.

وقد حقق العالم العربي توازناً مائياً في عام ١٩٨٥ حيث أمكن تغطية الطلب على المياه من العرض المتاح في ذلك العام، كما تم تقدير العجز المائي المتوقع لعام ٢٠٣٠م في حال تأمين كامل احتياجات العالم العربي من الغذاء محلياً بحوالي ٩٨ بليون م^٣، وهو ما يعني أن العالم العربي سيواجه «أزمة مياه» في ذلك الوقت، حيث لا تكفي موارد المياه السطحية عن سد احتياجات السكان، وهو ما يوجب التركيز على المياه الجوفية ومياه الأمطار.

وتقع ١٩ دولة عربية تحت خط الفقر المائي فيعاني ٥٠ مليون مواطن عربي في الوقت الراهن من غياب المياه الصالحة للشرب، إضافة إلى أن ٨٠ مليون يعانون من تلوث المياه وغياب الصرف الصحي الملازم كما بلغ متوسط نصيب الفرد في الدول العربية من الماء سنوياً ٣٣٠٠ م^٣ عام ١٩٩٠ وانخفض إلى ١٢٥٠ م^٣ في التسعينات من القرن الماضي ويقدر حالياً بـ ٦٥٠ م^٣ أي أقل من خط الفقر المائي المقدر نحو ٨٠٠ م^٣ سنوياً، وتتوقع مصادر بالجامعة العربية أن تقع الدول العربية كافة تحت خط الفقر المائي بحلول ٢٠٢٥.

ان سعة الموارد المائية المتاحة في العالم العربي من مياه جوفية وسطحية لا تتجاوز ٨٥٣٧١ بليون متر مكعب يتم استخدام ٨٢٢٠٨ بليون متر مكعب منها سنوياً، وتذهب ٣٦ بليون متر للاستخدام البشري، و٧% منها للاستخدامات الصناعية.

أسباب أزمة المياه

إن تصاعد حدة أزمة المياه في العالم العربي ترجع إلى ثلاثة أسباب رئيسية هي:

- ١- ارتفاع عدد السكان حيث يرتفع عدد السكان دون مواكبة لتطور مصادر المياه، وبذلك ينعكس هذا الازدياد للسكان على مصادر المياه المتاحة على سطح الأرض.
- ٢- إساءة التصرف بموارد المياه المتاحة من خلال استخدام الأساليب الخاطئة والقديمة التي تتبعها العديد من الدول وفي مختلف المجالات وخاصة الزراعية التي تؤدي إلى استهلاك كميات كبيرة من موارد المياه.
- ٣ - التلوث الذي يجعل أكثر مصادر المياه غير صالحة للاستخدام البشري فمصادر التلوث كثيرة وغالباً ما تكون مصادر المياه أحد أهم المتضررين منها فبسبب السياسات الزراعية والصناعية ومياه الصرف الصحي غير المعالجة التي ترمى في مجاري الأنهار ودون معالجة وتحوي الكثير من الملوثات بسبب الاسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية المستخدمة لأغراض الزراعة وبقياء المواد الكيماوية في عمليات التصنيع ومياه الصرف الصحي.

مشكلات تهدد التنمية

أدى نقص المياه في العالم العربي وسوء استخدامه إلى العديد من المشكلات التي تهدد التنمية بصورها المختلفة، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومن هذه المشكلات:

- ١- العجز عن استغلال الأراضي الصحراوية في الزراعة
يقع ٧٠% من مساحة الوطن العربي البالغة ١٣٩٤ مليون هكتار، في مناطق صحراوية أو شبه صحراوية (جافة)، ومع هذا تبلغ مساحة الأرض الصالحة للزراعة ١٩٧ مليون هكتار، ولكن لا يزرع منها سوى ٥٥ مليون هكتار فقط مما يعني أن هناك مورداً اقتصادياً مهماً لا يستطيع العالم العربي استغلاله بسبب نقص المياه.
ويرجع السبب الرئيس في هذا، إلى نقص المياه، فالأراضي الزراعية التي تعتمد على الأمطار في زراعتها تبلغ ٣٨,٥ مليون هكتار، ويمكن زيادتها إلى ١٨٠ مليون هكتار، أي بزيادة تبلغ نسبتها ١٠٨% إذا ما استغلت هذه الأمطار بأسلوب علمي، حيث قدر منسوب مياه الأمطار بحوالي ٢٢٨٠ مليار م^٣، يستغل منها فقط ٣٥٠ مليار م^٣.
وتكشف الدراسات المختلفة حول الزراعة والموارد المائية العربية، عن أن ظاهرة التصحر آخذة في التوسع في ظل اتباع السياسات المائية نفسها، حيث من بين المساحة الجغرافية للوطن العربي لا تتجاوز مساحة الأراضي القابلة للزراعة ١٩٧ مليون هكتار، وهو ما يمثل نحو ١٤,١ في المائة من إجمالي المساحة العامة.

٢- فجوة غذائية متزايدة

تزداد خطورة الأمن المائي العربي بدراسة آثاره المختلفة على عملية التنمية خاصة فيما يخص الغذاء فهناك استهلاك غذائي متصاعد ومن ثم تزايد الحاجة إلى استعمال الماء، فمعدل النمو السكاني في الوطن العربي أحد أعلى المعدلات في العالم والذي يبلغ نحو ٣% سنوياً، ووفقاً لإحصائيات حديثة تجاوز عدد سكان الوطن العربي حالياً الـ ٣١٠ مليون نسمة، وفي عام ٢٠٣٠ يتوقع أن يصل عدد سكان العالم العربي إلى ٦٠٠ مليون نسمة، وهذا النمو السكاني سريع الإيقاع والأثر، سيتسبب مستقبلاً في عجز مائي، يصل حالياً إلى ما لا يقل عن ١٧٦ مليار م^٣، وهذا العجز في الموارد المائية، سيواكبه وسيتفاقم، بسببه، بطبيعة الحال عجز غذائي، فمعدل ٣% للنمو السكاني سوف يستتبع زيادة في الاستهلاك الغذائي بمعدل ٥% سنوياً، في حين أن الإنتاج الغذائي العربي لا يزداد في واقع الأمر، إلا بمعدل ٢% سنوياً، وهذا ما سوف يجعل الوطن العربي يعتمد أكثر فأكثر في غذائه على الاستيراد.

وتقدر الإحصاءات أن ما سينفقه الوطن العربي على وارداته الغذائية، قد يتجاوز مع مطلع القرن الحادي والعشرين ما قيمته ٢٠٠ مليار دولار. وبعد الأمن المائي الجزء الحيوي المكمل للأمن الغذائي العربي في المفهوم المجتمعي الاستراتيجي للأمن القومي العربي.

وقد أدى نقص المياه في خمس دول من دول الشمال الإفريقي، وهي: مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، إلى أن أصبحت هذه الدول تستورد ثلث احتياجاتها من الحبوب من الخارج، بكل ما يمثله من أعباء مالية، وما تتعرض له بسبب ذلك من ضغوط سياسية أحياناً.

٣- استثمارات مائية ضعيفة

تعد الاستثمارات المائية العربية هزيلة، خاصة في المياه الجوفية التي ترتفع فيها الملوحة لأسباب متعددة، أهمها وقوع المنطقة العربية في الحزام الجاف وشبه الجاف من العالم، مما يقلل من مصادر التغذية، وبالتالي من تجدد الموارد المائية الجوفية، إضافة إلى انتشار الصخور الملحية في العديد من الطبقات المائية، كما هو الحال في العراق وسوريا والجزيرة العربية.

٤- تآثر الثروة الحيوانية
تصل آثار الفقر المائي العربي إلى الإنتاج الحيواني فيتصف بالقلّة والهزال أحياناً، فعلى سبيل المثال أدى الجفاف وانخفاض منسوب مياه نهر النيل إلى تحوّل السودان من بلد مصدر للحوم إلى بلد مستورد لها، وهو الذي كان يطلق عليه تسمية (سلة الغذاء العالمي).

٥- تدهور موارد الطاقة
من الآثار السلبية لتدهور موارد المياه العربية تناقص كميات الطاقة الهيدروليكية المولدة من المساقط المائية مما يعنى فقدان مورد طاقة مهم كان من الممكن استخدامه فى التنمية.

٦- آثار بيئية مثل تدهور التنوع الحيوي وتقلص الغطاء النباتي

٤- تسييس المياه ... خطر قديم متجدد

منذ القدم وكانت الأهداف السياسية وراء الخطط والاستراتيجيات التي تتعلق بالمياه فلم تكن أهدافا اقتصادية بحتة ولا اجتماعية فقط بل كان الهدف السياسي قابع وأساسي في تلك الاستراتيجيات، وإن كان غير معن وخاصة من قبل أميركا والكيان الصهيوني وتركيا.

كانت الموارد المائية قديما وحتى اليوم مثار نزاعات قبلية وإقليمية ودولية، وتكتسب المياه في الوطن العربي أهمية خاصة نظرا لطبيعة الموقع الاستراتيجي للأمة العربية حيث تقع حوالي ٦٠% من الموارد المائية خارج الأراضي العربية، مما يجعلها خاصة لسيطرة دول غير عربية تستطيع ان تستخدم المياه كأداة ضغط سياسي او اقتصادي، وهو الأمر الذي يزيد المسألة تعقيدا وخطورة نتيجة لما يعانيه الوطن العربي من فقر مائي قد يصل الى مرحلة الخطر في ظل تزايد الكثافة السكانية ومتطلبات عمليات التنمية المستدامة.

ويؤكد الخبراء أن الصراع على المياه لم يعد قضية اقتصادية أو تنموية فحسب بل أصبحت مسألة أمنية واستراتيجية وأن قضية المياه مازالت محل صراع بين دول المصب العربية ودول المنابع، وتلك الصراعات تهدد الدول العربية بالوقوع تحت خط الفقر المائي وذلك نتيجة لخضوعها لمحاولات الاستحواذ التركية والصهيونية، وهو ما يتطلب مزيدا من التعاون العربي وتكوين استراتيجية عربية للمياه.

الحالة التركية نموذجا

أصبحت المياه بالفعل أحد أدوات الضغط السياسي الذي تمارسه بعض الدول التي تسيطر على منابع الانهار أو مصادر المياه على الدول المتشاركة والمتشاطئة معها في نفس المصدر المائي، مثلما تفعل تركيا تجاه الدول المتشاطئة معها، حيث أنه كثيرا ما استخدمت تركيا العلاقة المائية مع سوريا والعراق المحتل باعتبارها مصدرا للابتزاز السياسي ووسيلة من وسائل تحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية، حيث تسعى تركيا من خلال التحكم بمرابع الأنهار التي تنبع منها دجلة والفرات إلى فرض هيمنة سياسية واقتصادية لاستعادة الإرث التاريخي للإمبراطورية العثمانية قبل تفككها بعد الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ وقيام الجمهورية التركية.

ترفع تركيا سلاح المياه في عملية الضغط على سوريا والعراق المحتل لتحقيق مكاسب سياسية عدة فمن جانب التأثير على سوريا فيما يخص حزب العمال الكردستاني فزعيم حزب العمال (عبد الله أوجلان) كان يقيم في دمشق ووصل الأمر إلى حد المواجهة العسكرية في منتصف التسعينات ألا أن المساعي التي بذلها الرئيس المصري حسني مبارك أسفرت عن توقيع اتفاقية (ادخنة) أو أضنة في اكتوبر ١٩٩٨ والتي أنهت تواجد حزب العمال في سوريا وأدت إلى طرد زعيم الحزب من سوريا .

وهناك عدة أهداف تحاول تركيا منذ زمن تحقيقها في العراق - المحتل حاليا - من خلال ضغطها بواسطة المياه الأولى سياسياً والأخرى اقتصادية وربما توسعية، فتركيا لا تزال تعتبر ولاية الموصل من المناطق التابعة لها وهي المنطقة التي تضم حالياً محافظات (الموصل، دهوك، اربيل، السليمانية ، ديالى) وتمثل الان محافظات (دهوك، اربيل، السليمانية) إقليم كردستان حيث يشكل الأكراد غالبية سكان هذه المحافظات، حيث تتخوف تركيا من ان هذا الوضع الذي يتمتع به الإقليم الذي أشبه ما يكون

بوضع فيدرالي موسع الصلاحيات بعيداً عن مركزية العاصمة – تتخوف تركيا من ان هذا الوضع ربما سوف يكون بمثابة دافع سياسي لأكراد تركيا لأجل المطالبة بوضع مقارب للوضع الذي حصل عليه أكراد العراق، كما ان الوجود الكبير للتركمان في كركوك من العوامل التي تدفع تركيا الى استخدام المياه في عملية الضغط السياسي على أكراد العراق كما أن امتلاك العراق لثروات هائلة نفطية ومعدينية وبكميات اقتصادية يدفع تركيا للضغط على العراق من خلال استخدام المياه ربما كأحد أساليب الضغط الاقتصادي باعتبار أن المياه هي ثروة تركية خالصة كما هو النفط.

ومما كشف الخط المائي لتركيا التصريحات التي أطلقها كبار المسؤولين الأتراك حيث صرحت رئيسة الوزراء التركية الأسبق "تانسو تشيلر": "أن هذه مياهنا ومن حقنا ان نبيع مياهنا لمن نشاء"، وذلك أثناء حديثها عن مشروع إنشاء أنابيب السلام لنقل وبيع المياه من نهر الفرات إلى دول الخليج العربي والكيان الصهيوني، وأكد عليه رئيس الوزراء التركي الذي تلا تشيلر ، "مسعود يلماز" قائلاً : "المياه نفطنا وإن كان هناك من يرضى باقتسام نقطه مع الآخرين فتركيا على استعداد لاقتسام مياهها".

ضغط سياسي صهيوني

الكيان الصهيوني يمارس عبر التاريخ حتى منذ قبل احتلاله لفلسطين ضغطاً سياسياً عبر مشروعات مائية وتحركات مائية مريبة في المنطقة العربية وأحدثها ما يقوم الكيان الصهيوني من ضغط على مصر، من خلال قيامه بتنسيق مع إثيوبيا للعبث بنهر النيل للتأثير على حصة مصر والسودان معاً، عن طريق تقديم مساعدات مالية لإثيوبيا لبناء السدود على النهر، مع عرض مقابل لذلك ألا وهو شراء مياه النيل منها.

٥- الاختراق الدولي للمياه العربية

مما سبق يتضح جلياً أهمية قضايا المياه وأهمية التحكم فيه كمدخل للهيمنة والسيطرة على باقي الدول ومن ثم شهد التاريخ من القدم مؤامرات وخطط أميركية وصهيونية على وجه التحديد لامتلاك موارد المياه أو السيطرة عليها وفيما يلي قراءة في التدخل الأميركي والصهيوني والتركي في المنطقة العربية من أجل التحكم في سر الحياة " المياه".

(١) أميركا واستراتيجية التحكم في المياه العربية

يحتل عنصر المياه في المنطقة العربية أهمية خاصة في الاستراتيجية الأميركية دفع واشنطن لأن تعيره اهتمامها الشديد وتكرس له معظم مراكز البحوث المتخصصة، واستقراء دور المياه في مستقبل المنطقة، فالولايات المتحدة تؤمن بأن عنصر المياه من العناصر الأساسية المتعلقة بصياغة السياسات العامة في المنطقة، مما يعني أن قضية المياه - والتي تظهر للعيان وكأنها مسألة غير سياسية - يتم التعامل معها في واشنطن بصورة يمكن استثمارها سياسياً وإدراجها ضمن استراتيجيات الولايات المتحدة الخاصة بالمنطقة العربية وهذا ما تؤكد توصيات معظم الدراسات التي صدرت فيها، والتي ركزت على أربعة محاور رئيسية وهي:

١- التكنولوجيا المتقدمة حول المياه.

٢- إدارة المصادر المائية واستراتيجية المحافظة عليها.

٣- التنسيق بين الوكالات الأميركية ذات العلاقة بمصادر المياه.

٤- البحث والتخطيط طويل الأمد.

وبالتالي تعتبر التكنولوجيا المائية أداة ابتزاز سياسي في يد الولايات المتحدة حيث أن امتلاكها يعني امتلاك أدوات ضغط وسلاح دائم على الدول والحكومات التي تستخدمها وتكون بحاجة ماسة لها ولاغنى عنها.

احتلال العراق والثروات المائية

من أقوى الأمثلة وأوضحها على الاختراق الأميركي للمياه العربية ما ترتب على قيام أميركا باحتلال العراق من سيطرة على مواردها النفطية والمائية والتحكم في الخطط المائية والسيطرة على مقاليد صنع القرار المائي. ولا شك ان الاحتلال الأميركي للعراق ساهم في تحقيق مصالح استراتيجية للكيان الصهيوني عن طريق تسهيل تحقيق مطامعها في مياه دجلة والفرات دون معارضة من جانب العراق أو سوريا.

أميركا وماء إفريقيا

هناك سعي أميركي حثيث لتأسيس مناطق نفوذ في دول منابع النيل ووسط أفريقيا، سواء في إطار السيطرة على وسط القارة، أو الإمساك بأوراق ضغط رئيسة في مشكلات المياه المتوقع تقجرها أو تفجيرها في المنطقة ويلاحظ على السياسة الأمريكية أنها تعطي أولوية قصوى لدول منابع النيل؛ فمجموعة القادة الجدد الذين ترعاهم السياسة الأمريكية والصهيونية هم زعماء دول حوض النيل أساساً، وهم زعماء أوغندا ورواندا وأثيوبيا وإريتريا والكونغو الديمقراطية وكينيا وتنزانيا والجيش الشعبي لتحرير السودان.

وقد برزت أهمية البحر الأحمر في الإستراتيجية الأمريكية في العديد من الحروب والأزمات، أبرزها أن الولايات المتحدة دأبت على استخدام البحر الأحمر كمر ملاحى من أجل سرعة التحرك لتعزيز وحداتها البحرية الموجودة في منطقة الخليج وبحر العرب، والتي تعمل ضمن الأسطول الخامس الأمريكي، وتعزيزها بقطع إضافية من الأسطول السادس الذي يعمل في البحر المتوسط، في ظروف الأزمات. وحدث ذلك أثناء حرب الخليج عام ١٩٩١م، وكذلك أثناء الحرب الأمريكية الحالية ضد أفغانستان.

(٢) الاختراق الصهيوني

الأطماع الصهيونية في مياه المنطقة العربية قديمة ومستمدة من دوافع الاستيطان العنصري والتوسع الإقليمي، وبالتالي فالمياه بالنسبة للكيان الصهيوني يعد مورداً استراتيجياً حيوياً يستحق حوض حروب عسكرية من أجله. وقد أقام اليهود قبل إقامة الكيان الصهيوني مجموعة من المشاريع المائية تؤشر إلى اهتمام مبكر بقضية المياه، مثل تجفيف بحيرة الحولة عام ١٩٣٤، ومشروع روتنبرغ لاستخدام مياه نهر الأردن واليرموك عام ١٩٢٧، ومشروع يونيديدس عام ١٩٣٨ لدراسة المياه في فلسطين، ومشروع لادور ميلك عام ١٩٤٤ لدراسة الموارد المائية في فلسطين وإمكانية استخدامها، ومشروع هيزر عام ١٩٤٦، وبعد عام ١٩٤٨ أعدت دراسات ومشاريع لاقتسام وتنظيم استخدام نهر الأردن وحوضه أهمها مشروع جونسون عام ١٩٥٥ وقام الكيان الصهيوني بنقل جزء كبير من مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب، وهي تقوم الآن بسرقة مياه قطاع غزة عبر أنابيب توصيل وتنقلها إلى منطقة بئر السبع .

ان مطامع الكيان الصهيوني كبيرة جداً وخطيرة باستخدام المياه كعنصر أساسي في الصراع العربي الصهيوني، حيث تشكل المياه أحد أهم عناصر الاستراتيجية الصهيونية سياسياً وعسكرياً وذلك لارتباطها بخططها التوسعية والاستيطانية في الأراضي العربية. وتشمل تلك الأطماع في الموارد المائية العربية نهر الأردن وروافده ونهر اليرموك وينابيع المياه في الجولان وانهار الليطاني والحاصباني والوزاني في لبنان. إضافة إلى سرقة المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة لمصلحة مستوطناته الاستعمارية.

ويمكن توضيح مدى الاختراق الصهيوني الخطير للموارد المياه العربية وبدعم ومباركة أميركية من خلال التعرض لمؤمراته وخططه المائية كالتالي:

(٢-١) فلسطين المحتلة

تسيطر السلطات الصهيونية على نحو ٨١% من اجمالي الموارد المائية الفلسطينية البالغة نحو ٨٠٠ مليون متر مكعب سنوياً يحصل الفلسطينيون منها على ١٢٠ مليون متر مكعب، بينما تبلغ كمية المياه التي يستخدمها الكيان الصهيوني مليار متر مكعب ٦٥% منها تستولي عليها من الضفة الغربية وقطاع غزة و الجولان وجنوب لبنان .

ويعمل الكيان الصهيوني جاهداً من خلال مشاريعه الاستيطانية في فلسطين المحتلة للإبقاء على السيطرة الكاملة على مصادر المياه المصادرة بفعل الاحتلال المباشر، وهذا ما يفسر ان القسم الأكبر من كمية المياه الفلسطينية ستبقى غرب الجدار العازل العنصري، الذي سيعزل المدن والقرى الفلسطينية في الضفة إلى كانتونات صحراوية في مواجهة المستوطنات والمستوطنين فيها، حيث بات يستهلك المستوطنون في عام ٢٠٠٦ ستة أضعاف ما يستهلكه المواطن الفلسطيني.

وأكد الخبراء أن الأمن المائي العربي يبقى مهدداً، بسبب السياسة الصهيونية وأن أي حل سياسي للقضية الفلسطينية لن يحدث إلا عبر موضوع المياه .

وبعد توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ بين الكيان الصهيوني ومنظمة التحرير الفلسطينية اتفق على إنشاء لجنة للتعاون والتنسيق في موضوع المياه، وقد تعهد الكيان الصهيوني عام ١٩٩٥ بزيادة حصة الضفة الغربية من المياه، وهي ابتداءً مياه فلسطينية استولى عليها عام ١٩٦٧ .

الماء على رأس الأولويات الصهيونية

ظهرت الأطماع الصهيونية على المياه الفلسطينية منذ أن أعلن عن قيامه المغتصب في عام ١٩٤٨ حيث احتل موضوع المياه رأس أولويات الكيان الصهيوني لذلك كان قراره تأميم المياه عام ١٩٤٩ التي جعله ملكا عاما للدولة والسيطرة على المياه الجوفية والسطحية وعلى الأبار الارتوازية بما في ذلك حوض نهر الأردن وما يشكله من أخصب المناطق الزراعية. كان الكيان الصهيوني يستهلك ٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه الجوفية الفلسطينية قبل عام ١٩٦٧ وزاد الأمر خطورة وبشاعة بعد احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان واحتياجاتها المتكررة للجنوب اللبناني، حيث استطاعت السيطرة على الموارد المائية في تلك المناطق، ولا أدل من ذلك ما قام به الكيان الصهيوني مؤخرا بإقامة سد مائي في الجولان بالقرب من خط وقف إطلاق النار.

وقد قام الكيان الصهيوني بنقل جميع الصلاحيات بشأن المياه إلى الحكم العسكري ومنح كامل الصلاحية للحاكم العسكري فيما يتعلق بالمياه، وحق رفض أي ترخيص دون إعطاء الأسباب وأصبحت جميع مصادر المياه الفلسطينية ملكا للكيان الصهيوني وقيدت حفر الأبار الارتوازية وبحفر الأبار على طول خط الهدنة مع قطاع غزة لاستنفاد المياه العذبة وحفر العديد من الأبار داخل المستوطنات الصهيونية.

الماء هدف خفي للجدار الفاصل

أكد الخبراء أن قيام الكيان الصهيوني ببناء جدار الفصل العنصري يتطابق بنسبة ١٠٠% مع مسار الأحواض المائية و آبار المياه الجوفية في الضفة الغربية مما يؤكد الأهداف الصهيونية الخاصة بالتحكم في المياه خاصة أن الفرد الصهيوني يستهلك نحو ٤ أضعاف استهلاك المواطن الفلسطيني ويستهلك المستوطن الصهيوني في الضفة الغربية نحو ٧ أضعاف المواطن الفلسطيني.

وقام الكيان الصهيوني بالتعاون مع سلطة المياه الصهيونية (مكروت) بحفر ٥٠٠ بئر على امتداد حدود الضفة الغربية مع الكيان الصهيوني والحدود الشمالية بقطاع غزة تعمل ١٨ ساعة يوميا وتضخ كميات هائلة من المخزون المائي الفلسطيني وتصل هذه الأبار إلى الطبقات الرئيسية الحاملة للمياه الجوفية للحوضين الغربي والشمالي الشرقي مما يؤدي إلى سحب كميات كبيرة من المياه من هذه الأحواض لصالح المستوطنات ونقل قسم كبير منها إلى داخل الكيان وإضافة إلى ذلك قام الكيان الصهيوني بربط الحوضين الجوفيين الغربي والشمالي الشرقي ببحيرة طبريا من خلال الشبكة المائية الرئيسية عن طريق المشروع القطري ولهذا تم تحويل موارد نهر الأردن وقسم من مياه الحوض الغربي إلى النقب .

إن اتفاقية الحكم الذاتي الفلسطيني الموقعة في سبتمبر ١٩٩٣ مع الكيان الصهيوني قد تطرقت إلى صراع المياه بين الكيان الصهيوني وفلسطين المحتلة، ولأول مرة قالوا علناً، للفلسطينيين، أن لهم حقوقاً لا يمكن التخلي عنها في المياه الجوفية للضفة الغربية، ونصت اتفاقية الحكم الذاتي على تشكيل لجنة (فلسطينية/صهيونية) مشتركة لإدارة المياه في الضفة "نظرياً" ولكن فيما بعد تبين "عملياً" أن المستوطنين الصهاينة يستهلكون أربعة أضعاف ما يستهلكه الفلسطينيون من المياه، ومع تزايد الهجرة اليهودية والاستيطان، تتفاقم مشكلة المياه للفلسطينيين، يضاف إلى ذلك أن اتفاقية الحكم الذاتي نصت على أن يحصل الفلسطينيون خلال الفترة الانتقالية على (٧٠ إلى ٨٠) مليون م^٣ من المياه سنوياً وهذا لا يكاد يغطي فقط الاستهلاك المنزلي للفلسطينيين من المياه.

(٢-٢) لبنان

كان الهدف الخفي أيضاً وراء قيام الكيان الصهيوني باجتياحاته المتكررة للبنان كان السيطرة على المياه، ففي عام ١٩٧٨ تمكن الكيان الصهيوني من السيطرة على مياه نهر الليطاني وقام بتركيب مضخات كبيرة قرب جسر الخردلي ومد أنابيب ضخمة بطول عشرة كيلومترات من مجرى النهر حتى بلدة الطيبة كما شيد الكيان الصهيوني خزانات ضخمة على الأطراف الجنوبية لبلدة عيتا الشعب لتخزين مياه الليطاني وتوزيعها على المستوطنات في منطقة الجليل الأعلى، كما قام بتحويل مياه نهر الليطاني إلى بحيرة طبريا، كما سيطر الكيان الصهيوني على مياه نهر الحاصباني وتطل على مجرى نهر الليطاني والوزان.

الخطط الصهيونية في لبنان

كانت أنهار الجنوب اللبناني أهدافاً خبيثة للكيان الصهيوني وهي انهار؛ الحاصباني والوزاني والليطاني. أما نهر الحاصباني فصدره نبع الحاصباني عند سفوح جبل حرمون في وادي التيم الذي يجري فيه قبل أن يصل إلى منخفض الحولة في فلسطين حيث يرفد نهر الأردن الذي يصب في البحر الميت. ويبلغ طوله في لبنان ٢١ كم.

وأما نهر الوزاني فنهر صغير ينطلق من قرية الوزان الحدودية نحو ٤ كم من الحدود اللبنانية الفلسطينية، جنوبي بلدة الخيام وهو أحد أهم روافد نهر الحاصباني.

وفي عام ١٩٨٦ قام الكيان بوضع سياج عدة هكتارات من الأرض حول نبع الوزاني، بعد طرد المزارعين اللبنانيين منها، وبدأ بمد أقتية من النبع باتجاه الشمال الشرقي، بحجة ريّ قرى العرقوب الواقعة داخل الشريط الحدودي المسمى (الحزام الأمني).

وفي عام ١٩٨٩ تم مدّ أنابيب مياه من نبع العين المتفرع من نهر الجوز؛ وهو أحد روافد الحاصباني، بدعوى تزويد قرى منطقة حاصبيا المحتلة بالمياه.

ويستغل الكيان حالياً - وبصورة كاملة - مياه الحاصباني والوزاني، وبمعدل يتجاوز في معظم الأحيان مقدار ١٤٥ مليون متراً مكعباً سنوياً، على الرغم من أن معدل التصريف السنوي لنهر الحاصباني لا يتجاوز ١٦٠ مليون متراً مكعباً. أما نهر الليطاني فهو ينبع مما يسمى نبع العليق (وهو عبارة عن عدة ينابيع متفرقة) الذي يقع غرب مدينة بعلبك ثم ينساب في اتجاه جنوبي غربي لمسافة ١٣٠ كم، وينعطف بعد ذلك إلى الغرب حتى مصبه في (القاسمية) شمالي مدينة صور، ويصب في البحر المتوسط.

ويقدر معدل التدفق الطبيعي لليطاني بـ (٦٠٠-٧٠٠) مليون متراً مكعباً في السنة وتتميز مياهه بعذوبتها؛ إذ لا تزيد ملوحتها في المعدل على ٣٢٠ جزءاً من المليون.

وقد بدأ التنفيذ العملي لجر مياه الليطاني بعد الغزو الصهيوني للبنان في عام ١٩٨٢، ولكن هذا التنفيذ كان مسبقاً ببعض الخطوات العملية - أيضاً - التي تم تنفيذها قبل هذا التاريخ بأشهر معدودة. فقد بدأت القوات الصهيونية أعمال الحفريات لاستغلال مياه الليطاني قبل ذلك التاريخ. وتم تحويل كميات كبيرة من مياه الليطاني في الجنوب اللبناني ونشير إحدى الدراسات الى أن الكيان يستولي منه على ٥٠٠ مليون متراً مكعباً سنوياً. ومن الناحية الفنية، لا يستبعد أن يكون الصهاينة قاموا بشق نفق لربط الليطاني من باطن مجراه بالأراضي المحتلة بالجليل.

(٢-٣) سوريا

تمثل هضبة الجولان أهمية كبيرة في استراتيجية المياه الصهيونية وبسيطرة الكيان الصهيوني عليها يتحقق لها السيطرة على رافدين من روافد نهر الاردن وهما "الندان والبانياس". مما يتيح لها استغلال موارد الجولان المائية، وذلك يزيد من تفاقم الازمة المائية التي تعيشها سوريا.

ويقوم الكيان باستغلال مياه الجولان السورية، ولاسيما ينابيع بانياس الشهيرة من خلال المشروعات المقامة على بحيرة طبريا حيث تعتبر بحيرة طبريا خزان المياه الأساسي في المنطقة.

كما تقوم المستوطنات المقامة على أرض الجولان، باستنزاف رصيد المياه الجوفية بشكل مجحف، ومؤثر على احتياطي المياه في المنطقة.

(٢-٤) الأردن

قام الكيان الصهيوني بانتهاك ثروة الاردن المائية، وأبرز مثال على ذلك هو مشروع تحويل مياه نهر الأردن وكان هذا المشروع معلماً من معالم كسر الإرادة العربية قبل حرب ٦٧، حيث فشلت القمة العربية التي دعا إليها عبد الناصر، لحشد القوى العربية لوقف هذا المشروع... كما عجزت السياسة السورية عن إحباط هذا المشروع. وهدف المشروع إلى ري ثلاثة ملايين دونم عن طريق توفير ١٥٠٠ مليون متراً مكعباً، أي تحويل جميع مياه نهر الأردن إلى جانب ١٠٠ مليون متراً مكعباً من نهر اليرموك.

واشتمل المشروع على خزان المياه في بحيرة طبريا وفي سهل البطوف وتوليد الكهرباء من قوة الانحدار بين الأردن وبين طبريا ٢٥٠ متراً، ولضخ المياه وإرسالها إلى الساحل حيث تتصل بخط (العوجا (اليركون) - النقب). وقد انجز هذا المشروع في المخططات في عام ١٩٥٦ وفي عام ١٩٥٨ تم تعديل هذه المخططات لئتم من خلال هذا المشروع تدبير ١٨٠٠ متراً مكعباً سنوياً على أن يؤمن نهر الأردن والينابيع شرقي المناطق المحتلة ما يعادل ٦٥٠ مليون متراً مكعباً.

وقد ارتبط مشروع نهر الأردن بعدة مشاريع أخرى أقامها الكيان الصهيوني داخل الخط الأخضر وهي:

* مشروع (اليركون) العوجا: وهو للاستفادة من نهر العوجا قبل أن يصب في البحر حيث يلتقي بمشروع نهر الأردن عند (اليركون) قرب مستوطنة (تساليم) وقد اشتمل على:
أ. مشروع شرق (اليركون) من رأس العين حتى شمال النقب وقد نفذ عام ١٩٥٥ م بطول ١٠٦ كم وقطر ١٦٥ سم لنقل مليون

متراً مكعباً من مياه النهر.

- ب. مشروع غرب (اليركون) من رأس العين حتى مستعمرة (حلتس) غربي الخط حيث يلتق بالخط الأول. وطوله ٦٥ كم وطاقته بين ٨٠-١٠٠ مليون متراً مكعباً ويوصل المياه إلى النقب الغربي وقد نفذ عام ١٩٦٠ وقطره ١١٧ سم، كما يزود تل أبيب بحوالي ٤٥ مليون متراً مكعباً من الماء، ثم يتجه للنقب ويمتد غربي الخط الأول.
- * مشروع الجليل الغربي (كيشون) أو نهر المقطع: ويتضمن إنشاء سد صغير قرب قرية كفر باروخ لحجز مياه الفيضانات والسيول في واد مرج ابن عامر، وكذلك مياه الينابيع وآبار ومجاري الساحل المكررة إضافة إلى نهر المقطع (كيشون)، لتوفير ١٥٠ مليون متر مكعب من المياه وتجميعها في أنبوب قطره ١٢٠ سم إلى السد.
- * مشروع مرج بيسان: ويشمل نقل المياه في أنابيب قطرها ١٨٠ سم، بعد تجميع مياه ينابيع بيسان ومياه بئر الجلبع وإضافة المياه المستغلة إلى مياه الشبكة القطرية لتوفير ١٢٥ مليون متر مكعب من المياه العذبة إضافة إلى ٥٥ مليون متراً مكعباً من المياه المالحة لتربية الأسماك في بيسان.
- * مشروع اليرموك - بيسان - طبريا: ويعتمد على سحب جزء من مياه اليرموك والأردن جنوب طبريا وضخها في طبريا شتاءً، ثم سحب ٤٤ مليون متراً مكعباً من طبريا لري بيسان ومثلث اليرموك عبر قناة قطرها ١٢٠ سم وطولها ٥ كم مع إقامة محطة لتعديل ملوحة المياه، واستغلال الماء المالح لتربية الأسماك.
- * مشروع رامات بسخار: على حدود مرج ابن عامر ومرج بيسان بطاقة حوالي مليون متراً مكعباً لتزويد القرى الزراعية وطمرا وكفر مصر وأربعة مستوطنات أخرى بالمياه. وقد انجز على مرحلتين الأولى انتهت ١٩٦٥ والثانية عام ١٩٦٦.
- * مشروع الجليل الأسفل: ويقوم على أساس الاستفادة من مياه طبريا بيسان لتزويد المستعمرات القديمة في الجليل بحوالي ١٢ مليون متراً مكعباً سنوياً وعلى مرحلتين. تم الانتهاء منهما بين عامي (١٩٦٥م) و (١٩٦٩م).
- * مشاريع تجميع مياه فيضانات وادي (شيمكا) قرب غزة في الساحل وقد بدأت عام ١٩٣٦م. وسد وفير قرب الحدود الأردنية لتخزين مياه الأمطار، وكذلك مشروع وادي منشا الذي انتهى عام ١٩٦٧م وهو يضخ ١٢ مليون متراً من مياه السيول والفيضانات. وكذلك مشروع تخزين مياه الأمطار والسيول في قيساريا. إضافة إلى الكثير من المشاريع الأخرى.

اتفاقيات مائة صهيونية

كانت اتفاقية وادي عربية التي وقعت عام ١٩٩٤ بين الكيان الصهيوني والأردن تدور حول المياه بينهما، ويؤخذ عربياً على هذه الاتفاقية أنها تجاهلت حقوق الدول العربية الأخرى في مياه نهر الأردن ونهر اليرموك وأدخلت الكيان الصهيوني طرفاً أساسياً في تعاون عربي أو إقليمي في مجال تنمية الموارد المائية، وأسست لهيمنة صهيونية على موارد المياه في نهر الأردن والأحواض الجوفية.

وتكشف الدراسات المائية الاستراتيجية عن أنّ هذا العدو حتى في معاهداته التي أطلق عليها (معاهدات السلام) لم يتخل ولو جزئياً عما يعتبره حقاً له في مياه الأراضي، التي يفترض بموجب هذه المعاهدات الانسحاب منها، كمن يريد أن يسلب الروح ويعيد الجسد ميتاً إلى أصحابه (لأن الماء هو روح الأرض).

(٢-٥) الصهاينة وأثيوبيا (حوض النيل)

تزايد اهتمام الكيان الصهيوني بأثيوبيا في منتصف القرن الماضي وشهدت العلاقة نقلة كبيرة..
للسباب التالية:

- أولاً: يزعم الكيان الصهيوني أنه يعيش في أراضي أثيوبيا "الفلاشامورا" ورثة تابوت سيدنا سليمان والذي ليس مستبعداً ان يكون الكيان الصهيوني يعد الخطط تلو الخطط لمحاولة "سرقته" أو الحصول عليه بأي ثمن.
- * ثانياً: إثيوبيا غنية بالموارد الطبيعية خاصة "المائية" وفي أراضيها تجري العديد من الأنهار لعل أهمها اباي، وتكازا، وبارو، واومو، واواشو، وابشيلي بجانب بحيرة تانا العظمى وهي في مجموعها تمثل مخزوناً مائياً كبيراً ومهماً.
- * ثالثاً: الأهمية الاستراتيجية لإثيوبيا جغرافياً وديمغرافياً وسياسياً ليس فقط لكونها دولة المقر للاتحاد الإفريقي ولكن لمساهماتها في حرب التحرير الإفريقية وتأثيرها في الإقليم خاصة في الصومال واريتريا. لكل هذه الأسباب وغيرها اعتبر الكيان الصهيوني ان علاقته بأثيوبيا أكثر من مهمة واستراتيجية بكل دلالات الكلمة.
- وتواجه الدول العربية المطلة على نهر النيل تهديدات مباشرة لأمنها المائي، وذلك بعد ظهور دعوات من جانب بعض دول حوض النيل ... مثل أثيوبيا وتنزانيا وأوغندا وكينيا تطالب بإعادة النظر في اتفاقية تحديد حصص الدول المتشاطئة لحوض النيل، على الرغم ان هذه الدعوات لم تظهر طوال العقود الماضية غير أن ظهورها في الفترة الأخيرة يرجع الى عاملين أساسيين أولهما: تزايد احتياجات هذه الدول من مياه نهر النيل وذلك نتيجة لإرتفاع حالات الفقر المائي وإقامة مشروعات

تنموية تعتمد على المياه. وثانيهما هو تزايد التغلغل الصهيوني بالقارة الافريقية ويعد هذا تهديد مباشر للأمن المصري. ومن جهة اخرى تسعى أثيوبيا الى ضمان الحصول على أكبر حصة من مياه النيل بصرف النظر عن احتياجات الدول التسع الأخرى المشتركة في حوض النيل.

٣- الاختراق التركي للمياه العربية

تأتي أيضا الأطماع التركية في مياه دجلة والفرات كمؤشر على أهمية المياه سياسيا فلم يأخذ الصراع التركي - السوري - العراقي شكل الأزمة الا مع اندلاع حرب الخليج الثانية، حيث حاولت تركيا تنفيذ احكام البرتوكول السوري- التركي الذي يعطي لتركيا نصف الإيراد المائي لنهر الفرات بشكل مؤقت، ومنذ هذه اللحظة نشأت أزمة المياه بين تركيا من ناحية والعراق و سوريا من ناحية اخرى، فبدأت تركيا بترويج مفاهيم مغلوطة من أهمها:

- رفض مبدأ تقاسم المياه وطرح مبدأ الاستخدام الكافي للمياه.
 - الزعم بأن نهري دجلة والفرات ليسا نهريين دوليين بل هما نهرا ن عابران للحدود.
 - الترويج لفكرة بيع المياه التركية لدول آسيا العربية عبر ما سمي "بأنابيب السلام" وذلك من أجل تحقيق عائد مادي لا يقل عن ملياري دولار سنويا نظير بيع المياه لتلك الدول.
 - تحقيق المطلب الاستراتيجي التركي الخاص بضمان الاعتماد العربي على انقرة في مجال المياه.
- وقد قوبل هذا المشروع التركي وهذه الأفكار المائية التركية برفض عربي لسببين أولهما تخوف الدول العربية من تسلم مقاديرها في موضوع حيوي كالمياه لتتحكم فيه دول المصدر، اما السبب الثاني وهو لأن الكيان الصهيوني من بين الدول المستفيدة بهذا المشروع الذي يسمح بتطبيع العلاقات العربية مع الكيان دون الزامه بالانسحاب من الأراضي المحتلة.

سدود وانتهاكات

قامت تركيا بفرض الأمر الواقع بقوة السلاح وإقدامها علي بناء سدود خاصة كسد أتاتورك الضخم وافتتاحه في ٢٦ يوليو ١٩٩٢ كأساس لمشروع الجاب لتنمية جنوب شرق الأناضول منتهكة بذلك قواعد هيلسنكي لعام ١٩٦٦ وبروتوكول ١٩٨٧ مع سوريا بشأن حق الانتفاع المشترك من المياه والذي تعهدت فيه بتزويدها بخمسمائة متر مكعب في الثانية من مياه نهر الفرات انخفضت بعد مشاريع السدود إلى ١٦٠ مترا مكعبا نتيجة عدم التشاور مع سوريا والعراق كدولتين مشاطنتين للفرات للحد من الآثار المدمرة لاقتصادياتها طبقا لقواعد القانون الدولي والبروتوكول اللذين يحظران إقامة مثل هذه المشروعات قبل التشاور مع الأطراف الأخرى ذوات الحقوق القانونية في النهر.

ولولا المساعي السياسية لاحتواء التصعيد العسكري التركي علي حدود سوريا بحجة تصفية معاقل الثوار والمطالبة بتسليم الزعيم الكردي عبدالله أوجلان لوقعت الحرب بينهما. وقد أسفرت تلك المساعي عن توقيع اتفاق أذخنة في أكتوبر ١٩٩٨ حيث أصرت تركيا علي انهاء نشاط حزب العمال الكردستاني وعدم بحث القضية الحيوية للمياه لحين الاستجابة السورية إلا انه رغم التزام سوريا بالشروط التركية فإن أنقرة رفضت الوفاء بالتزاماتها المقابلة مما أدى إلي الانخفاض المستمر في إيرادات الفرات في أغسطس ٢٠٠٠ الذي عللته تركيا بحالة الجفاف فقط رافضة استئناف التفاوض مع سوريا والعراق للتوصل إلي قسمة عادلة للمياه ملحقة بذلك خسارة كبيرة بمحاصيلهما الزراعية.

جفاف الأهوار

أدت سدود تركيا واستيلائها على موارد المياه دون مراعاة حقوق الدول المتشاركة معها إلى جفاف وتصحر مساحات شاسعة من المسطحات المائية لمنطقة الأهوار جنوبي العراق المحتل، التي لم يتبق منها سوى ألفي كيلومتر مربع قرب منطقة الحويزة تمثل عشر مساحتها الأصلية التي يبلغ عمرها خمسة آلاف عام.

ويرجع تجفيف الأهوار بالأساس إلي بناء تركيا ثلاثين سدا لحجز المياه في أراضيها دون استشارة دول الجوار المستفيدة من المياه طبقا للقانون الدولي وقد تنبأ خبراء البيئة بانقراض الحيوانات وهروب الطيور المهاجرة ونفوق الأسماك وإفلاس الصيادين وتضاعف عدد العاطلين في شمال الخليج قرب حدود الكويت، علاوة علي هجرة مائة ألف من سكان الأهوار إلي إيران طبقا للإحصاءات الرسمية ونزوح الاف آخرين إلي داخل العراق بعد أن كان تعداد سكان المنطقة نصف مليون نسمة..

هذا عن الأهور فقط، وبمنهج القياس يمكن تصور أبعاد الكارثة المحدقة بريف سوريا والعراق وما قد ينجم عنها من عودة عدم الاستقرار إلى الحدود الكويتية العراقية بسبب النزوح الواسع المتوقع واستمرار السياسة المائية التركية.

٦- حروب المياه المستقبلية بين التأييد والاستبعاد

يبدو بوضوح أن هناك اتجاهين متعارضين حول إمكانية قيام حروب مياه مستقبلية في العالم العربي وكل اتجاه له مبرراته المنطقية كالتالي:

الاتجاه الرفض لحرب المياه

ينطلق هذا الاتجاه من قناعته بأن العالم العربي غني بثرواته المائية وأنه مهما فقد منها أو أساء استخدامها فإن هناك ما يكفيه ويرى هذا الاتجاه أنه إذا كان هناك من الدارسين من يذهب إلى إمكانية نضوب موارد المياه في العالم العربي ويدق ناقوس الخطر والتخوف من اندلاع حرب ضروس حول المياه والتي سيسببها نهر الفرات ودجلة ونهر الأردن ونهر الليطاني ونهر النيل بسبب أطماع الكيان الصهيوني وتركيا وإثيوبيا، إلا أن الوطن العربي فيه ما يكفيه من المياه المتجددة، بل هي منطقة غنية بالموارد الجوفية والباطنية؛ إلا أنها لم تستغل استغلالاً جيداً ولم تستثمر بعد. ومن ثم: "فالمياه العربية مشكلة معقدة ومزمنة، وأول الأمور المؤكدة أن هناك مشكلة مياه في المنطقة تتمثل في عدم التناسب بين المعروض والمطلوب، ووجود خلافات حول إدارتها، ولكن ليس من المؤكد - حتى الآن على الأقل- أنها يمكن أن تؤدي، بشكل مباشر، إلى صدامات مسلحة، فهناك أطر للتعامل مع الإشكاليات المائية مثل الاتفاقيات الثنائية أو الإقليمية أو الدولية، والتي تفعل وقت الحاجة، ويجب أن تحاول معظم الدول إدارتها بأساليب تعاونية أكثر مما تديرها بمنطق المواجهة.

وهذا الاتجاه يرى على الرغم من قناعته بصعوبة أو استحالة اندلاع حرب مائية في الوقت الحالي أو المستقبلي، أنه بفضل عوامل عديدة متنوعة ستظل المشكلة مثارة دائماً، فكما أنه من المستبعد حدوث حرب محتملة بسببها، فإنه من الصعب أيضاً تصور حل نهائي لها، فلقد عقدت عشرات المؤتمرات والندوات واللقاءات بهدف محاولة حل قضية المياه، ولم يؤد سوى القليل جدا منها إلى شيء يذكر".

الاتجاه المؤيد

يرى انصار هذا الاتجاه وهم كثيرون أنّ العالم سيشهد صراعاً حاداً على المياه، يشبه الصراع على النفط، ويقدر أنّ ١,٢ مليار نسمة في العالم، قد يعانون فعلاً من آثار نقص المياه، ولا يستبعد هؤلاء أن تشهد آسيا وأفريقيا، حروباً لن تكون أهدافها سياسية، بل ستتدخل من أجل السيطرة على منابع المياه، الأمر الذي قد يؤدي إلى خلق أزمات سياسية وصراعات طويلة، لا تقلّ ضراوة عن الصراع العربي الصهيوني.

ويبرر الخبراء أطروحتهم بأن أغلب دول العالم تتلقى أكثر من ٥٠% من مياهها من خارج حدودها أي من دول أخرى كما أن أكثر الأنهار الكبرى والأبار الجوفية يتم تقاسمها من قبل أكثر من دولة ومن ثم يتوقع البعض أن النزاعات ستزداد حدة بسبب نقص المياه الذي يتوقع أن يطال ثلثي السكان في العالم، وقد أحصى الخبراء ١١ منطقة في العالم تشكل خلافاً قد يتحول إلى نزاع مسلح للسيطرة على المياه ومصادرها، وتحتل المنطقة العربية صدارة هذه المناطق وهذه الخلافات هي:

- ١- تركيا- سوريا -العراق بسبب استغلال تركيا الواسع لمياه نهر دجلة والفرات واقامتها مشروعات عملاقة تؤدي إلى تقليل حجم المياه الواردة لسوريا والعراق .
- ٢- إيران - العراق التان تتنافس على شط العرب ملتقى نهر دجلة والفرات.
- ٣- مصر - السودان - ليبيا -النشاد - النيجر الذي يدور بينهم خلاف حول حقل مائي جوفي بعمق ٨٠٠ متر وتريد ليبيا استثماره لشق نهر صناعي لتغذية سواحلها بالمياه العذبة.
- ٤- موريتانيا -السنغال - جمهورية مالي حول اقتسام مياه نهر السنغال .
- ٥-الهند - بنجلاديش حول دلتا نهر الغانج وبراهماپور تري .
- ٦-الهند - باكستان حول استثمار نهر الاندوس .

- ٧- أوزبكستان - كازاخستان - قرغيزستان - طاجيكستان حول نهر المواداريا ونهر سيردارايا وبحر ارال .
 - ٨- المجر - سلوفاكيا حول إقامة مشاريع للكهرباء على نهر الدانوب .
 - ٩- صربيا- كرواتيا بسبب النقص في المياه وتحويل التلوث الى نهر الدانوب .
 - ١٠- سوريا- الأردن- الكيان الصهيوني -لبنان حول تقاسم مياه الأنهار (الأردن- الحاصباني-الوازاني).
- ودعم هذا الاتجاه تقرير أمريكي نشرته وكالة المخابرات الأمريكية حدد عشرة مناطق في العالم ستشهد صراعات ومواجهات حول المياه ومعظمها في المنطقة العربية، وحدد التقرير ثلاثة مستويات للخطورة كما يلي :
- ١- مناطق مرشحة للحرب بسبب المياه هي الأردن وفلسطين والكيان الصهيوني.
 - ٢- مناطق محفوفة بالمخاطر وقد تكون في دائرة الخطر الفعلي وهي حوضا دجلة والفرات والخليج العربي .
 - ٣- مناطق التوتر المائي مرشحة للدخول في دائرة الخطر خلال ٢٠ - ٢٥ سنة وهي مصر والسودان.

٧- توصيات وأجندة عمل

تتسم الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي بظاهرة لها دلالات استراتيجية غاية في الأهمية للأمن المائي، وهي أن حوالي نصف هذه الموارد ينبع من خارجه، لذلك فإنه وبجانب الأسباب الطبيعية، فإن هذا الأمر يجعل هذه الموارد عرضة للنقص والتدهور في النوعية نتيجة عوامل استراتيجية، أو استخدامات جائرة، مما يؤكد أهمية العمل على وضع التشريعات الدولية التي تتضمن حقوق الدول العربية، وحسن تنفيذها من قبل جميع الدول المعنية.

إن التحديات التي تواجه قضايا المياه العربية إضافة الى الزيادة السكانية العالية، والتي ستؤدي الى ارتفاع سكانه من ٣٥٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٦ الى ٥٨٦ مليون نسمة في عام ٢٠٢٦، يتطلب اتباع وسائل جديدة لمواجهة فقر المياه واتساع ظاهرة التصحر والفجوة الغذائية العربية، ومن تلك الوسائل:

- ١- تبني استراتيجية مائية على مستوى الوطن العربي ككل، وعلى المستوى الإقليمي (مجموعة الدول العربية المشتركة في حوض نهر واحد) وعلى المستوى القطري، بدلاً من الاعتماد على تبني ردود أفعال تجاه مواقف دول الجوار.
- ٢- وجود رؤية عربية مشتركة للتصدي المخططات الصهيونية الهادفة الى انتهاك الحقوق المائية العربية على أن يتم ارقام الكيان الصهيوني على احترام معاهدة السلام مع الاردن فيما يخص المياه.
- ٣- رفع كفاءة استخدام المياه من خلال تطوير نظم وأساليب الري الحالية.
- ٤- ترشيد استخدام المياه سواء مباشرة أو بصفة غير مباشرة من خلال التسعيرة، وضرورة اتباع سياسات من شأنها التوسع في المحاصيل الزراعية ذات القيمة العالية والمستخدمة لأقل كميات من المياه، والأمر الذي تفرضه ندرة المياه في الدول العربية.
- ٥- ضرورة استخدام المياه غير التقليدية من مياه الصرف الصحي المعالجة وتحلية المياه، من خلال دعم البحث العلمي لتكنولوجيا تحلية المياه التي من المتوقع أن يتطور استعمالها في الدول العربية خارج منطقة الخليج، ويعد التنسيق بين كافة الدول العربية في مجال تطوير البحث العلمي في استخدامات المياه، والتفاوض بشأنها في كافة المحافل الإقليمية والدولية، واعتبار الأمن المائي العربي جزءاً من الأمن القومي العربي، يعد مدخلاً أساسياً للحد من تفاقم المسألة المائية العربية وانتشار ظاهرة التصحر في الوطن العربي.
- ٦- إقامة مشروعات نقل المياه من منطقة لأخرى داخل الدولة الواحدة، ونقل المياه من دولة لأخرى (مثل مشروع أنابيب السلام الذي طرحته تركيا في عام ١٩٨٧م على دول الخليج وسوريا والأردن لتزويدها بالماء من فائض مياه نهري سيحان وجيحان في جنوب تركيا).

٧- زيادة الدعم المادي لمشروعات المياه العربية من قبل مؤسسات التمويل العربية، وإنشاء هيئة عربية مستقلة للمياه تتولى التخطيط لشؤون المياه والتنسيق بين المشروعات وإجراء البحوث الخاصة بالمياه والنهوض بالتعاون العربي في هذا المجال وسن القوانين المنظمة لاستغلال موارد المياه المشتركة بين دول الحوض الواحد واستحداث تخصصات في العلوم المائية في أقسام مستقلة في الجامعة العربية؛ بهدف تخريج الكفاءات العلمية المتخصصة في هذا المجال.

٨- تحديد قطاعات التصحر وتقويمها، وكذلك التكيّف مع طبيعة المناخ وتقلباته والتخطيط العلمي لاستعمال الأرض واستصلاحها لأغراض الزراعة.

٩- تقتضي حماية الأمن المائي العربي، توزيع المياه بين الجهات الزراعية والمستهلكين، توزيعاً عادلاً ومتكافئاً، وتطوير العمل الجماعي الخاص بمعالجة هذه المشكلة، فمشروع الحزام الأخضر الذي تتشارك فيه دول المغرب العربي، من شأنه أن يحدّ من تهديد زحف الرمال القادمة من الصحراء الكبرى، ومشروع تطوير حوض الحماد، الذي تمتد أراضيه داخل حدود الأردن والسعودية والعراق وسوريا، هو مشروع عربي مشترك، يهدف إلى تنمية الحوض والحد من تصحره.

١٠- إقامة قاعدة صناعية لتكنولوجيا المياه وإقامة مركز عربي للتدريب على التكنولوجيا الحديثة في مجال المياه.

١١- الاهتمام ببرنامج تعليم هندسة المياه لا سيما في المجال التطبيقي.

١٢- الربط بين خطط التنمية والسياسات المائية.

١٣- دعم إمكانيات مراكز الأبحاث العلمية وتمحيص أولوياتها مثل التركيز على استغلال الطاقة الشمسية في التحلية. فتقدم تكنولوجيا الطاقة الشمسية، يمكن أن يجعل التحلية زهيدة التكاليف.

١٤- تحقيق أعلى درجة استفادة من الأبحاث العلمية العالمية.

١٥- تكثيف حملات التوعية للجماهير فيما يخص ثقافة المياه وتحقيق الصحة الثقافية التي تجعل ترشيد استخدام المياه معروفا والإسراف منكرا.

١٦- إنشاء مجلس وزاري يتكون من وزراء المياه والموارد المائية العربية لوضع رؤية مشتركة باتباع الاساليب المتطورة التي تخدم استخدامات المياه الدولية المشتركة.

١٧- استخدام صندوق عربي للدعم المالي للأمن المائي العربي باعتباره أمراً ضرورياً لتمويل المشروعات والبحوث المختلفة في المجالات المائية.

١٨- لمواجهة الطلب المتزايد على المياه والفجوة الكبيرة بين الموارد المائية والطلب عليها لابد من تنفيذ مشروعات لتنمية الموارد المائية، مثل:

-التوسع في بناء الخزانات السطحية على مجاري المياه وحيثما كان ذلك ممكناً فنيا واقتصادياً.

-استكشاف الأحواض المائية وإعداد الخرائط الهيدرولوجية.

-تطوير معالجة مياه الصرف الصحي والصناعي للوصول إلى الدورة المغلقة للمياه في هذه المجالات.

-إنشاء محطات مياه لإزالة الملوحة تعتمد على الطاقة الشمسية المتوفرة بكثرة في الوطن العربي لتقليل نفقات التحلية.

-تطوير التعاون العربي والإقليمي في مجال الانتفاع بالموارد المائية المتاحة وتنميتها.

٨- خاتمة

من خلال العناصر السابقة يتأكد لنا خطورة قضايا المياه على المستوى العالمي والعربي على وجه الخصوص وأن هناك أهدافاً مائية سياسية أساسية وقديمة في استراتيجيات الدول الكبرى للتحكم في موارد المياه خارج أراضيها بالإضافة إلى ما تشتمل عليه قضايا المياه من أبعاد اقتصادية واجتماعية.

ولذلك على العالم العربي ان يدرك مجددا خطورة الموقف وأن يعيد ترتيب أوراقه للحفاظ على ما تبقى من موارده المائية وان يتبنى استراتيجية عربية موحدة لتحقيق الأمن المائي العربي والبعد عما يسبب الفقر المائي .

٩- مراجع

مجلة المياه الالكترونية

مجلة رؤية الفلسطينية

مجلة الثقافة الاردنية

مجلة الفكر السياسي

صحيفة الخليج الاماراتية

العرب نيوز

شبكة فلسطين الاخبارية

صحيفة الشرق الاوسط

قناة المستقبل

جريدة الوطن

صحيفة السودان الدولية - ٢٠٠٧

جريدة الاهرام المصرية